للأسبوع الثاني.. تراجع حاد في مخزونات الخام الأمريكية

نفط برنت عند ذروة 11 شهراً بعد خفض سعودي طوعي للإنتاج

صعدت أسعار النفط الخام في التعاملات الصباحية، فوق 54 دولارا بالنسبة إلى خام برنت، عند ذروة 11 شهرا، بعد إعلان السعودية خفضا طوعيا لإنتاج الخام.

وقال وزير الطاقة السعودي عبد العزيز بن سلمان، في مؤتمر صحفي، إن المملكة قررت تنفيذ خفض طوعي لإنتاجها النفطي بمقدار مليون برميل يوميا خلال فبراير ، ومارس المقبلين.

وسيتراجع إنتاج المملكة النفطي اعتبارا من الشهر المقبل، إلى 8 ملايين و125 ألف برميل يوميا، "الخفض الطوعي لإنتاج النفط، بادرة على حسن النوايا من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان"، بحسب الوزير السعودي.

وعند الساعة (07:03 ت.غ)، صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم مارس بنسبة 0.78 بالمئة أو 42 سنتا، إلى 54.02 دولارا للبرميل، أعلى مستوى منذ فبراير 2020.

كما صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، تسليم فبراير بنسبة 0.46 بالمئة أو 23 سنتا، إلى 50.17 دولارا للبرميل.

وتوصل منتجو النفط في مجموعة "أوبك +" بقيادة السعودية وروسيا، إلى اتفاق يقضي بتقليص محدود في تخفيضات الإنتاج خلال فبراير ومارس.

وقالت المجموعة في مؤتمر صحفي وبيان، عقب اجتماع لجنتها الوزارية عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، إن الأعضاء توافقوا على تقليص التخفيضات من 7.2 ملايين برميل يوميا المعمول بها في يناير الجاري، إلى 7.125 ملايين في فبراير. ثم يتراجع حجم خفض الإنتاج إلى 7.05 ملايين برميل يوميا في مارس المقبل.

وأظهرت بيانات رسمية، تراجعا كبيرا في المخزونات الأمريكية من النفط الخام بمقدار 8 ملايين برميل الأسبوع الماضي، بفارق كبير عن توقعات المحللين بانخفاض 1.3 مليون برميل

وقالت إدارة مركز معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الأسبوعي إن مخزونات النفط الخام التجارية هبطت إلى 485.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 1 يناير ، من 493.5 مليون برميل في الأسبوع الذي سبقه. كانت مخزونات الخام الامريكية هبطت بحدة أيضا بمقدار 6.1 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 25 ديسمبر.

وفقا للبيانات الجديدة، ارتفعت مخزونات الولايات المتحدة من البنزين بمقدار 4.5 ملايين برميل الأسبوع الماضي، كما ارتفع المخزون من نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بمقدار 6.4 ملايين برميل.

وبلغ متوسط استهلال المصافي الأميركية من الخام 14.4 مليون برميل يوميًا، الأسبوع الماضي، بزيادة 89 ألف برميل مقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، وفقا لمركز معلومات الطاقة.

وقال المركز إن المصافي عملت بنسبة 80.7% من طاقتها التشغيلية الأسبوع الماضي. وبلغ متوسط الواردات الأمريكية من الخام 5.4 مليون برميل يوميًا الأسبوع الماضي، بزيادة طفيفة بمقدار 43 ألف برميل يوميًا عن الأسبوع الذي سبقه.

تركيا تسجل أرقاماً قياسية في صادراتها لعام 2020

روهصار بكجان

أعلنت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، أنّ بلادها سجلت أرقاما قياسية في حجم الصادرات خلال العام المنصرم 2020. جاء ذلك في كلمة ألقتها الوزيرة أمام "الاجتماع التقييمي للتجارة الخارجية لعام 2020" الثلاثاء، في العاصمة أنقرة.

وكشفت بكجان عن أنّ حجم الصادرات في العام 2020 بلغت 169.5 مليار دولار، رغم الانكماش الاقتصادي وتراجع الطلب في بعض الأسواق العالمية بسبب جائحة كورونا.

واعتبرت الوزيرة ارتفاع حجم الصادرات التركية بأنه :"نجاح لصادراتنا، ونجاح لتركيا".

وأشارت أنّ الصادرات التركية حطمت رقما قياسيا في الربع الأخير من العام الماضي ببلوغ قيمتها 51.2 مليار دولار، الذي يعد أعلى حجم للصادرات في 3 أشهر (ربع عام).

ولفتت إلى تسجيل زيادة في حجم الصادرات بالربع الأخير من عام 2020 بنسبة 18.4 بالمئة مقارنة بالربع الثالث، و6.7 بالمئة مقارنة بالربع الأخير من عام 2019.

وفي ديسمبر الماضي، بلغت الصادرات التركية بحسب بكجان 17 مليار و844 مليون دولار مسجلة ارتفاعا بنسبة 16 بالمئة مقارنة بنفس الشهر من 2019. وبينت بكجان أنه أعلى رقم يسجل للصادرات خلال شهر في تاريخ تركيا.

كما أشارت الوزيرة إلى تسجيل أرقام قياسية في صادرات البلاد إلى 44 دولة من حيث الحجم، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكوريا الجنوبية.

أما أرقام الواردات التركية فزادت بنسبة 4.3 بالمئة في العام 2020، لتبلغ 219.4 مليار دولار. واستدركت وزيرة التجارة بقولها: "عند النظر إلى حجم الواردات باستثناء الذهب فحجم وارداتنا يبلغ 194.2 مليار دولار وهذا يعني تراجع الواردات بنسبة 2.4 بالمئة في عام 2020".

وتأتي أرقام الصادرات التركية هذه بحسب بكجان، رغم التداعيات السلبية التي تركتها جائحة كورونا على التجارة العالمية، وتوقعت بأن نسبة الانكماش في التجارة العالمية لعام 2020 ستبلغ 9.2 بالمئة، في الوقت الذي حققت فيه التجارة العالمية نسبة نمو وصلت 3.8 بين عامي 2010 – 2019.

رئيس البرازيل معلناً إفلاس بلاده: المساعدات نفدت

أعلن الرئيس جايير بولسونارو رئيس البرازيل أن بلاده مفلسة، وليس هناك ما يمكنه القيام به، وعزا الأزمة إلى هذا الفيروس، الذي غذاه الإعلام، فيما نفدت المساعدات التي أنقذت ملايين الأشخاص من البؤس.

ووفقا لـ"الفرنسية، أضاف بولسونارو "أردت تعديل الشرائح الضريبية، لكن جاء هذا الفيروس الذي يغذيه الإعلام الذي لدينا، هذا الإعلام الذي لا فائدة منه"، ردا على أحد أنصاره الذي حياه أمام مقر إقامته الرسمي في برازيليا.

وكان الرئيس البرازيلي يشير بذلك إلى الإصلاح المتعلق برفع مستوى الدخل المعفى من الضرائب، وهو وعد انتخابي قطعه الزعيم اليميني المتطرف، الذي وصل إلى السلطة مع برنامج اقتصادي ليبرالي.

ويرى بولسونارو أن الانهيار الاقتصادي للبلاد مرتبط بالقيود، التي فرضها الحكام للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، الذي أودى بحياة نحو 198 ألف شخص في البرازيل، وازدادت شعبيته بفضل المساعدة الطارئة، التي تم تقديمها على مدى تسعة أشهر إلى 68 مليون برازيلي، أي نحو ثلث السكان.

لكن المساعدات توقفت هذا الشهر، بضغط من الأسواق، التي تخشى ارتفاع مستوى العجز والدين العام الذي قد يضع البلاد على حافة الهاوية الاجتماعية، وفق ما أشار مارسيلو نيري، مدير مركز بحوث السياسات الاجتماعية التابع لمؤسسة "جيتوليو فارجاس".

وفي الأثناء، يستمر عدد الإصابات والوفيات في الارتفاع، إذ سجل العملاق الأمريكي الجنوبي خلال الـ24 ساعة الماضية 1171 وفاة ونحو 60 ألف إصابة جديدة، ويتوقع خبراء ارتفاع هذه الحصيلة خلال الأسابيع المقبلة بسبب التجمعات الضخمة، التي أقيمت خلال احتفالات عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة.

وتتوقع الحكومة تراجعا 4.5 في المائة في أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية لـ2020 في بلد يضم أكثر من 14 مليون عاطل عن العمل وسجل نحو 195 ألف وفاة بفيروس كورونا. ويبدو أن العودة إلى الوضع الطبيعي ما زالت بعيدة مع تفشي موجة ثانية من الوباء وتأخر مقلق في بدء حملة تلقيح السكان دون تحديد موعد معين لذلك، فيما بدأت في أوروبا والولايات المتحدة والأرجنتين المجاورة.

بسبب التوقعات السلبية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط وتراجع القوة المالية

موديز: أعباء الديون السيادية لدول الخليج بين الأكبر عالميا في 2021

قالت وكالة موديز لخدمات المستثمرين، إن الزيادة في أعباء الديون السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي ستكون من بين الأكبر على مستوى العالم في 2021، وسط التوقعات السلبية المدفوعة بانخفاض الإيرادات النفطية.

وأضافت الوكالة في تقرير، أن التدهور في المالية العامة لدول الخليج، يعكس التأثر الواضح بتداعيات فيروس كورونا، وانعكاسها على تقييد الإنفاق الحكومي وإبطاء الانتعاش الاقتصادي.

وتوقعت موديز أن تستغرق اقتصادات المنطقة ما بين سنتين إلى 3 سنوات، حتى يعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستويات ما قبل الوباء.

وتابع التقرير: "سيكون التعافي بطيئا لدى الاقتصادات الأكثر تنوعا، حيث ستكون القطاعات الرئيسية مثل النقل والسياحة بطيئة في العودة".

من جهته، قال ثاديوس بست، المحلل في موديز: "تعكس نظرتنا السلبية للحكومات الخليجية تأثير جائحة كورونا على عائدات النفط، وتوقعاتنا لتآكل القوة المالية التي شهدناها العام الماضي لتمتد طوال 2021". وذكر بست أن التكلفة المرتفعة لتمويل الحكومات ذات التصنيف المنخفض في المنطقة، ستؤدي إلى تضخيم هذه الضغوط".

وأفاد التقرير أن الآثار الاقتصادية المستمرة للوباء تعني أنه من غير المرجح أن تتعافى معدلات توظيف المواطنين قريبا، نظرا لتضرر القطاع الخاص بشدة جراء الصدمة. وتوقعت الوكالة ارتفاع أعباء الديون الحكومية بالمنطقة في المتوسط بنحو 21 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019–2021، مقارنة بـ 14 نقطة مئوية في المتوسط للاقتصادات المتقدمة. في المقابل، ستخفف الاحتياطيات الوقائية لصناديق الثروة السيادية، من تأثير ارتفاع أعباء الديون الإجمالية على معظم الحكومات الخليجية.

وعلى الرغم من تحسن ظروف السوق مقارنة بالنصف الأول من 2020، رجحت موديز أن تظل تكاليف الاقتراض أعلى من مستويات ما قبل الجائحة بالنسبة لدول الخليج الأقل جدارة ائتمانية.

وتمر دول الخليج بأسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخها، نتيجة التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا، وهبوط أسعار النفط المصدر الرئيس للدخل بالمنطقة وسط انخفاض الطلب العالمي.

انكماش اقتصاد البحرين 6.9 بالمئة خلال الربع الثالث 2020

أظهرت بيانات حكومية، انكماش الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بالأسعار الثابتة، بنسبة 6.9 بالمئة خلال الربع الثالث 2020 على أساس سنوي، وسط استمرار تداعيات فيروس كوفيد19– وتراجع أسعار النفط.

وحسب تقرير وزارة المالية البحرينية، سجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نموا حقيقيا خلال الربع الثالث بنسبة 1.4 بالمئة قياسا على الربع السابق له. وجاء نمو الاقتصاد البحريني، مدعوماً بنمو كل من القطاع النفطي بنسبة 1.7 بالمئة، والقطاع غير النفطي بنسبة 1.3 بالمئة، وفق التقرير.

وانكمش الاقتصاد البحريني بالأسعار الجارية خلال الربع الثالث بنسبة 9.2 بالمئة على أساس سنوي، في المقابل سجل نموا على أساس ربعي بنسبة 10.8 بالمئة.

وجاءت نتائج النمو الاقتصادي للبحرين متماشيةً مع أداء الاقتصاد العالمي، الذي بدأ في التعافي من الانكماش الذي شهده خلال الربعين السابقين من العام 2020.

والبحرين، تعتبر الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتنتج نحو 200 ألف برميل من النفط الخام يومياً.

أوروبا تفرض ضريبة «الإغراق» على واردات الصلب التركية

فرض الاتحاد الأوروبي، أمس الخميس، ضريبة "مكافحة الإغراق" على واردات الحديد والصلب التركية إلى دول الاتحاد.

وأفاد مراسل الأناضول، أن الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي نشرت قرار فرض ضريبة "مكافحة الإغراق" المؤقتة على واردات الحديد والصلب التركية.

وبلغت نسبة الضريبة 4.8 بالمئة لمنتجات شركة "Habaş" التركية، و5.4 بالمئة لشركة "Erdemir"، و5.9 بالمئة لشركة "Borçelik ve Ağır Haddecilik"، و7.6 بالمئة للشركات التركية الأخرى. وأشار إلى أن اتحاد الصلب الأوروبي (EUROFER)، سبق وأن اشتكى في 31 مارس الماضي، إلى المفوضية الأوروبية بزعمه أن واردات الصلب التركية تنطوي على ممارسات الإغراق. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، أطلق تحقيقا رسميا في مايو 2020، إثر الشكوى المقدمة من اتحاد الصلب الأوروبي.

وجاءت تركيا ضمن 9 دول حققت نموا بإنتاج الصلب خلال فترة الثمانية أشهر الأولى من 2020 بحسب بيانات رسمية صادرة عن اتحاد الصلب العالمي.

دون تغيير عن النسبة المسجلة خلال الشهر السابق له

تونس: التضخم السنوي مستقر عند 4.9 بالمئة في ديسمبر

استقر معدل التضخم السنوي في تونس عند 4.9 بالمئة خلال ديسمبر الماضي، دون تغيير عن النسبة المسجلة في الشهر السابق له.

وقال المعهد الوطني للإحصاء في بيان، إن التضخم السنوي جاء مدفوعا بارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 4.4 بالمئة، بسبب زيادة أسعار الخضروات 5.9 بالمئة، والجبن والبيض 5.8 بالمئة، ومشتقات الحبوب 4.2 بالمئة.

كما ارتفعت أسعار المنتجات المصنعة بنسبة 4.9 بالمئة، نتيجة ارتفاع أسعار منتجات الصيانة المنزلية 6.9 بالمئة، ومواد البناء 5.7 بالمئة.

وباستثناء المنتجات الغذائية والطاقة، استقر التضخم السنوي عند 5.9 بالمئة خلال ديسمبر دون تغيير عن أرقام نوفمبر 2020.

فيما على أساس شهري، قال الإحصاء التونسي إن أسعار المستهلك صعدت بنسبة 0.3 بالمئة خلال ديسمبر، مقارنة بنوفمبر.

وارتفعت أسعار سلع الملابس بنسبة 1.5 بالمئة على أساس شهري، والمنتجات والخدمات الصحية 1.2 بالمئة، والمطاعم والخدمات الفندقية 0.4 بالمئة.

المغرب: توقع نمو الاقتصاد 0.5 بالمئة خلال الربع الأول

توقعت المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 0.5 بالمئة على أساس سنوي، خلال الربع الأول من 2021، بعد انكماش استمر أربعة فصول.

تشير توقعات المندوبية (الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء) إلى انكماش اقتصاد المغرب 5.5 بالمئة، خلال الربع الأخير من العام الماضي.

وقالت في تقرير ، إن توقعات نمو الاقتصاد المحلي مردها إلى النمو الزراعي 0.5 بالمئة، يقابله انكماش في القطاعات غير الزراعية 0.5 بالمئة.

وتوقعت ارتفاع الطلب المحلي بشكل طفيف خلال الربع الأول الجاري، "حيث ستشهد نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك تحسنا، بالموازاة مع انتعاش مبيعات المواد الغذائية والمصنعة؛ وستشهد نفقات النقل والمطاعم والترفيه بعض التحسن". ولفت التقرير إلى أن الطلب الخارجي الموجه للمغرب (الواردات) سيشهد ارتفاعا يقدر بنسبة 4.2 بالمئة خلال الربع الأول 2021، على أساس سنوي. وفي 19 مارس الماضي، أعلنت السلطات حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة في البلاد، إلى غاية 10 يناير الجاري، ضمن تدابير للسيطرة على الفيروس.